GEGN.2/2023/3

20 February 2023
Arabic
Original: French

فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية

دورة عام 2023

نيويورك، 1-5 أيار/مايو 2023

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

تقريرا الرئيس والأمانة العامة

نحو تعزيز الاندماج في الأمم المتحدة

تقرير الرئيس**

تَمَثّل الهدف الرئيسي من إعادة تأسيس فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية في عام 2017 في تعزيز اندماجه في مؤسسات منظمة الأمم المتحدة، وخاصة منها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتوطيد صلاته بالهيئات الأخرى المرتبطة بالمجلس، مثل لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي.

وهذا التوجه، الذي أراده المجلس، حسبما ما أعرب عنه منذ ذلك الحين في عدة مناسبات، يمتثل بالذات للأساس الذي يقوم عليه فريق الخبراء، ويعود الفضل عنه في المقام الأول إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي تقدم لنا الدعم في أداء مهامنا. بيد أن هذا التوجه يصب أيضا في مصلحة فريق الخبراء. وبالفعل، فإن الفريق يختص بمادة ذات طابع سياسي عميق، كما يتضح من أصول تأسيسه ذاتها، ولكن المفارقة أنه يقوم بذلك وسط لامبالاة نسبية من بعض التمثيلات الدبلوماسية، وبالتالي فإن دفعها إلى الاهتمام بعمل الفريق عن طريق تذكيرها بلا كلل برهاناته أمر يكتسي بالغ الأهمية.

وعلى مدى السنوات الست الماضية، ظل هذا التوجه من بين أسس نشاط فريق الخبراء الجديد، إذ تمت ترجمته بالفعل وسيتعين الاستمرار في ترجمته بعدة طرق.

* GEGN.2/2023/1.

** وثيقة أعدها رئيس فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية، بيير جايار.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – ست سنوات من التقدم المحرز بالفعل

ألف – ترشيد إدارة فريق الخبراء

1 – إعادة تأسيس فريق الخبراء

لا بد لي أولا أن أشدد على الزخم الذي استمده هذا التوجه من بيل وات (أستراليا) طوال فترة رئاسته (2012–2019)، التي اضطلع بها استنادا إلى تجربة الفريق التي يعود تاريخها إلى عام 1987. وبالطبع فإن تلك الفترة الرئاسية تكللت بإعادة تأسيس فريق الخبراء في عام 2017[(1)] وباعتماد نظامه الداخلي في عام 2018[(2)].

2 – تجديد المكتب

كان السيد وات يعلم أيضا أن عليه أن يتقاعد في عام 2019، وأنا أعرب له عن عميق امتناني للثقة التي وضعها في آنذاك حين اقترح عليكم أن أخلفه، كما أشكركم على تفضلكم بمنحي الثقة نفسها. وقد سعى المكتب الذي تم تجديده على هذا النحو في إطار الاستمرارية بإخلاص إلى تسخير الزخم الذي استمده من السيد وات، والذي نتقيد به مخلصين. ويرد في الجدول أدناه تكوين فريق الخبراء للفترتين 2017–2019 و 2019–2023).

	2019–2017	*2023–2019*
الرئيس	بيل وات (أستراليا)	بيير جاير (فرنسا)
نواب الرئيس	نعيمة فريحة (تونس)	حسن الدين عابدين (إندونيسيا)، ثم سوزان بيرتلز (أستراليا)
	حسن الدين عابدين (إندونيسيا)	سانغي تشو (جمهورية كوريا)
المقررون	ترينت بالمر (الولايات المتحدة الأمريكية)	ترينت بالمر (الولايات المتحدة الأمريكية)
	سانغي تشو (جمهورية كوريا)	ويندي شو (نيوزيلندا)

وإني أود أن أتوجه بأحر التشكرات إلى أعضاء المكتب على التزامهم المتميز في خدمة فريق الخبراء، وإلى فريق الأمانة العامة للأمم المتحدة على دعمه المستمر ذي الطابع المهني الخالص.

باء – الاندماج المؤسسي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

1 – المجلس الاقتصادي والاجتماعي

وفقا للنظام الأساسي الجديد لفريق الخبراء، دُعي مكتبه منذ عام 2020 إلى الإسهام في أعمال العديد من هيئات المجلس، ومنها على وجه الخصوص المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومختلف الاجتماعات التي ينظمها المجلس مع الهيئات المرتبطة به، وعددها نحو ثلاثين هيئة.

(1) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2/2018، الفقرتان 5 و 6.

(2) مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 264/2018، المرفق الأول.

وفي كل مناسبة من المناسبات التي شملت التعريف بالمشاركين، اغتنم ممثلو فريق الخبراء فرصة حضورهم في المنتديات لشرح وتوضيح الكيفية التي يمكن بها لتوحيد الأسماء الجغرافية أن يسهم في الأهداف الأوسع نطاقا التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها، بغية توعية أكثر مجموعات المشاركين تنوعا بأهمية أعمال الفريق.

وفي عام 2022، أخضع المجلس جميع هيئاته الفرعية إلى عملية فحص لوحظت إثرها علاقة التعاون الأكثر تحديدا التي أقيمت في وقت سابق مع لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي.

2 - لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

لقد تم بالفعل توطيد وتأكيد هذا التعاون مع لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وهي هيئة فرعية أخرى تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وشارك اثنان من أعضاء الأفرقة العاملة التابعة لفريق الخبراء في العمل الذي أفضى بلجنة الخبراء في عام 2019 إلى اعتماد إطار عالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية[3]، يصنّف الأسماء الجغرافية ضمن المواضيع الأساسية الـ 14 للبيانات الجغرافية المكانية. وما برحت لجنة الخبراء تعمل منذ ذلك الحين على وضع إطار متكامل للمعلومات الجغرافية المكانية[4] يشجع المعاهد الجغرافية الوطنية على إشراك السلطات الوطنية المعنية بتوحيد أسماء الأماكن في عملياتها.

وفي عام 2022، اقترح مكتبنا على لجنة الخبراء إجراء جرد مشترك للممارسات الجيدة في هذا المجال والعمل على تعزيزها. وقد حظي هذا المشروع التعاوني باستحسان فريق الخبراء. بيد أنه لا يزال يفتقر إلى ما يلزم من التنظيم والوسائل ليبدأ المرحلة التشغيلية.

3 - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

تمشيا مع التوصية 4 الصادرة عام 2019 (مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 233/2019)، حث فريق الخبراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التعاون معه. وقد انعكس ذلك بشكل خاص في مشاركة اللجنة في مناقشة البند 9 من جدول أعمال دورة عام 2021 بشأن أنشطة توحيد الأسماء الجغرافية في أفريقيا، ثم في تدخل اللجنة بفعالية لضمان إدراج مسألة أسماء المواقع الجغرافية وأصولها في جدول أعمال الدورة الثامنة للجنة الإقليمية الأفريقية، التابعة للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، في عام 2022 في أديس أبابا.

(3) انظر *The Global Statistical Geospatial Framework* (الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية)، المتاح عبر الرابط https://unstats.un.org/unsd/statcom/51st-session/documents/The_GSGF-E.pdf؛ و *The Global Fundamental Geospatial Data Themes* (مواضيع البيانات الجغرافية المكانية الأساسية على الصعيد العالمي)، المتاحة عبر الرابط https://ggim.un.org/documents/Fundamental%20Data%20Publication.pdf.

(4) انظر https://ggim.un.org/IGIF.

جيم - الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل

خلال الفترة الممتدة بين عامي 2019 و 2021، انعكس التوجه صوب تعزيز الاندماج في الأمم المتحدة في إيلاء الأولوية لوضع الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل للفترة 2021-2029، ضمن أنشطة المكتب الأخرى، بالتشاور مع الدول الأعضاء، وفقا لمقرر المجلس 230/2019 (التوصية 1)، اللذين تمت الموافقة عليهما في نهاية المطاف في دورة عام 2021. وقد تطلبت عملية صياغتهما في إطار تعاوني تعبئة المكتب والأمانة العامة تعبئة تامة. ودُعيت الدول الأعضاء إلى الإعراب عن توقعاتها بشأن هذه الوثيقة، ثم إلى إبداء تعليقاتها بشأن المشاريع المتتالية التي أُعدت بناء على ردودها الأولى. وساهم منسقو الأفرقة العاملة في صياغة الأجزاء التي تخص المهام المنوطة بكل منها.

1 - فهم مسألة توحيد الأسماء الجغرافية

تهدف هذه الوثيقة الهامة، في جملة أمور، إلى تزويد المجلس لا بالشفافية التامة بشأن النشاط الفعلي لفريق الخبراء فحسب، بل بمفاتيح لفهم دوافعه ورهاناته على الخصوص. وقد تم تعزيز مقروئية الوثيقة بتعديل موعد تقديمها واستراتيجياتها قدر الإمكان لتتماشى مع ما هو منصوص عليه في سياسات الأمم المتحدة المتبعة حاليا في مجال التنمية المستدامة، والتي حُدد أفقها في عام 2030. وبالتالي فإن الخطة حددت خمسة محاور استراتيجية، ترتبط بطرق مختلفة بمهام وأهداف الأمم المتحدة، ولا سيما مهام وأهداف المجلس التالية:

(أ) الخبرة التقنية، التي كانت تعبئتها وراء إنشاء المجلس لفريق الخبراء[5]؛

(ب) العلاقات والروابط والصلات، بما في ذلك ما يجمع بين هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما المجلس؛

(ج) برامج عمل فعالة، تَحسّباً للفحص الذي أخضع له المجلس هيئاته الفرعية في عامي 2021 و 2022؛

(د) الاعتراف بالثقافة والتراث واللغة، بما يتماشى مع الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) بناء القدرات وتعزيزها، بما يتماشى مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

2 - فعالية فريق الخبراء وتماسكه

تهدف هذه الوثيقة أيضا إلى زيادة فعالية فريق الخبراء وتماسكه بتمكينه من منح نفسه ولاية للعمل طوال الدورات وفيما بينها، ولا سيما بالنسبة للمكتب والمسؤولين والمنسقين المتخصصين، الذين يتصرفون باسم الفريق، ولكن أيضا بالنسبة للشُّعب اللغوية أو الجغرافية، التي تشكل حلقة وصل مع الوفود الوطنية، وعند الاقتضاء، بغية توجيه إجراءات السلطات الوطنية في مجال توحيد الأسماء الجغرافية.

(5) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 715 ألف (د-27).

ثانيا – مواءمة أساليب العمل لكي تُناسب توقعات المجلس على نحو أفضل

سيتعين أن يصبح اندماج فريق الخبراء في الأمم المتحدة أكثر عمقا، على الرغم من تحسنه بالفعل من الناحية المؤسسية، ولا سيما في الفترة ما بين تاريخ صدور هذا التقرير والموعد النهائي للخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل، الذي حددناه في عام 2029، أي بعد ست سنوات من الآن. ومن أجل المساهمة في هذا الاندماج في المستقبل، أعتقد أن من المستصوب اعتماد بعض الممارسات الجيدة في تنظيمنا وفي سير عملنا.

ألف – معايرة مخرجات فريق الخبراء بشكل صحيح

لا شك في أن دعوة المجلس هيئاته الفرعية أن تكون أكثر توجها نحو اتخاذ القرارات ستعود علينا بالفائدة. فتلك الدعوة تعني ضمنا ألا يوصف بأنه قرار إلا ما يستحق حقا أن يوصف بذلك، وألا يشمل ذلك مجرد إعلانات النوايا.

1 – تحديد أولويات مخرجاتنا في ثلاثة أو أربعة مستويات

يسمح النظام الأساسي الجديد الذي وُضع لفريق الخبراء باعتماد ثلاثة من مستويات النصوص. فينصب تركيز أعلى سلطة على المقررات التي يتخذها المجلس بناء على توصيات فريق الخبراء. ويركز المستوى الأدنى على النصوص التي يعتمدها فريق الخبراء من تلقاء نفسه وبمبادرة منه، إما في شكل مقررات وإما، في نهاية المطاف، في التقرير النهائي عن كل دورة، وهو شكل مهمل إلى حد ما ومن الممكن الزيادة في فائدته.

ويبدو لي أن من المستصوب أن يتم بدقة تحديد أنواع القرارات التي ستكون موضع كل نوع من النصوص على اختلافها. لذا يبدو لي أن مقررات المجلس ينبغي أن تخصص للاستنتاجات النهائية التي يخلص إليها فريق الخبراء بشأن موضوع معين (على نحو ما يمكن أن يكون عليه مشروع المقرر المتعلق بالتسميات الأجنبية في هذا العام)، والمبادئ التوجيهية ذات الطابع الاستراتيجي للغاية المتعلقة بنشاط فريق الخبراء وبالدعوة إلى عقد الدورة المقبلة. ومن بين النصوص التي اعتمدها فريق الخبراء من تلقاء نفسه، يبدو لي أن من المستصوب قصر المقررات على ما يغير فعلا أعمال فريق الخبراء أو تنظيمه، وإدراج الإشارات من قبيل تكرار القرارات السابقة أو الإعراب عن الامتنان للمنظمين إما في تقرير الدورة أو في البيانات المتوسطة المستوى.

2 – قصر الشكليات على ما هو ضروري

تكللت أولى دورتين عقدناهما باعتماد المجلس 9 مقررات وباتخاذ فريق الخبراء 31 قرارا، لم يحظ معظمها بالمتابعة المتوقعة. وعلاوة على ذلك، فقد جاء في الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل للفترة 2021–2029، المعتمدَين عملا بأحد مقررات المجلس المذكورة (المقرر 259/2022)، أن تصدر عدة تقارير كل سنة أو سنتين. وختاما، فقد روعي أيضا في صياغة الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل حوالي اثنا عشر قراراً من قرارات الجمعية العامة والمجلس، يتعين على الأفرقة العاملة المختصة أن تستعرضها عملا بالتوصية 3 الصادرة عام 2019 من أجل تقييم تأثيرها على أعمال فريق الخبراء (مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 232/2019).

وبطبيعة الحال، فإن عدم تنفيذ بعض هذه المقررات يعزى في معظمه إلى كون جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تسببت في اضطراب ظروف عملنا وأربكت بشدة أعمال الأفرقة العاملة التابعة لفريق الخبراء، التي اضطرت إلى إلغاء اجتماعاتها الواحد تلو الآخر طيلة أكثر من ثلاث سنوات من أصل السنوات الأربع المنقضية منذ عام 2019. وفي ظل هذه الظروف الخاصة جدا، واصل المكتب أعماله بصورة عادية عن طريق التداول بالفيديو، ولكنه اضطر إلى تحديد أولوياته بدقة. وعقدت دورة عام 2021 حصرا بالوسائل الإلكترونية، مما سمح لمزيد من الخبراء بالمشاركة فيها، ولكنه فرض تنظيم المناقشات، التي تم تقليص مدتها بنسبة الثلث مقارنة بالدورات التي تُعقد بالحضور الشخصي، نظرا لفروق التوقيت بين المشاركين وظروف عمل المترجمين الشفويين.

ولكن ذلك يسلط الضوء أيضا على مخاطر قد تنشأ عن الطابع الشكلي المفرط لبعض بياناتنا فيما يتعلق بقدرات فريق الخبراء، وخاصة ما يتصل ببعض الأعمال التي لا تزال في الواقع قيد المناقشة ولا يمكن أن تكون بعد موضع أي قرار غير تسجيل المرور بمرحلة بارزة، أو في بعض الأحيان، غير الإعلان عن مواصلة تلك المناقشات.

3 - الجمع بين مبادئنا التوجيهية وإجراءاتنا في وثيقة واحدة

يتم في الوقت الحالي تجميع أولوياتنا وأنشطتنا تركيبيا، لا في الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل فحسب، بل أيضا في القرارات التي يتخذها المجلس أو فريق الخبراء في كل دورة. ولكي نتولى بأنفسنا زمام الأمور على نحو أفضل، ومن أجل إتاحة المزيد من الوضوح للمجلس، ينبغي للخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل أن يبينا بأمانة واستدامة جميع الإجراءات التي يضطلع بها فريق الخبراء. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يتطور برنامج العمل على مر الدورات بإدراج إجراءات جديدة، أو إغلاق الإجراءات التي تم استكمالها، أو تعديل الإجراءات التي يرغب الفريق في تطويرها. ولذلك ينبغي أن تتخذ مقررات المجلس أو قرارات فريق الخبراء شكل تعديلات على الخطة الاستراتيجية بالنسبة لما يتعلق بالمبادئ التوجيهية، أو على برنامج العمل بالنسبة لما ينص على الإجراءات.

باء - تحسين أساليب وضع عملنا في إطار الأمم المتحدة

بصرف النظر عن الإجراءات، يستحق توحيد الأسماء الجغرافية الاعتراف به على نطاق أوسع، ليس فقط بوصفه عنصرا تقنيا ضروريا لحسن أداء الأدوات الجغرافية، وهو في حد ذاته أمر لا يستهان به، بل أكثر من ذلك بوصفه رهانا سياسيا محضا قائما بذاته. وأنا أكرر أن الأمر يتعلق بتفادي المخاطر التي لخصها الفيلسوف الفرنسي ألبير كامو في صيغته القائلة: "إن الخطأ في تسمية شيء ما تزيد في بؤس هذا العالم"[(6)].

وهذا يعني إدماج مسألة توحيد الأسماء الجغرافية على نحو أفضل في الإطار الذي تتيحه الأمم المتحدة، سواء من حيث حسن التوقيت أو من حيث المبادئ.

(6) Albert Camus, « Sur une philosophie de l'expression » (1944) dans *Œuvres complètes* (Paris, Bibliothèque de la Pléiade, Gallimard, tome I, 2006), p. 908.

1 - رصد الأولويات السنوية التي تحددها الأمم المتحدة

إننا نتابع بالفعل، عاما بعد عام، تركيز المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة على هذا الجانب أو ذاك من جوانب هذه الأهداف، إما لأغراض موضوع الرسالة الإخبارية أو موضوع الدورة. لذا فإن الموضوع الذي تم اختياره للدورة الحالية يدعو إلى "تعزيز العلاقات والروابط والصلات في توحيد الأسماء الجغرافية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتعافي من الجائحة".

وليس الغرض من هذه المواضيع أن تظل مجرد استغلال لصورة الأمم المتحدة في نشاطنا المعتاد، ولا التظاهر بأن المبادئ التوجيهية المذكورة ستنفرد بالأهمية. فهي بكل بساطة فرص لإعادة النظر في أعمالنا من زوايا مختلفة من أجل إحراز التقدم.

2 - تحفيز قراراتنا من حيث ارتباطها بمبادئ الأمم المتحدة

فيما عدا ذلك، وبغية شد كامل اهتمام المجلس، سيكون من المهم ألا تعتبر التوصيات التي نقدمها إليه من حيث جوانبها التقنية فحسب، بل أيضا من حيث أهميتها السياسية الكبيرة.

وتحقيقا لتلك الغاية، من المستصوب أن توضح توصياتنا مبادئ الأمم المتحدة التي تستند إليها بالذات، مثل حق الشعوب في تقرير المصير، أو صون السلام، أو التنوع الثقافي واللغوي. وقد تمت صياغة مشروع المقرر الذي أعده فريقنا العامل المعني بالتسميات الأجنبية، والذي سيقترح اعتماده خلال هذه الدورة.

ومن المستصوب أيضا أن يتم بأثر رجعي إبراز مثل هذه الدوافع الكامنة وراء ما يقرب من 200 قرار اتخذها فريق الخبراء بالفعل منذ عام 1959، والتي قد يكون ذلك ملائما فيما يخصها. ولن يمكّن ذلك من مجرد تنظيمها في مجموعة متماسكة مرتّبة الأولويات لجعلها أكثر سهولة وقابلية للاستخدام، بل إنه قد يسمح أيضا بتسليط مزيد من الضوء على التناقضات التي يتعين أن تتم تسويتها أو الثغرات التي يتعين سدها.

3 - الزيادة في تعبئة الشعب اللغوية أو الجغرافية

تعود سلطة اتخاذ القرارات ضمن الأمم المتحدة، ولا سيما في المجلس، إلى الدول التي تفوضنا بوصفنا خبراء، والتي يتعين بالتالي علينا أن نجتذب اهتمام ممثليها بمواضيعنا. ولذلك، فإن من المهم أن يشرح الخبراء الوطنيون الأعضاء في فريق الخبراء، قبل الدورة وأثناءها، لممثليهم الدائمين لدى الأمم المتحدة موقفهم من المواضيع قيد المناقشة، وأن يطلعوهم على رهانات المسائل التي يتم تناولها.

وفي هذا الصدد، تتبوأ الشُّعب اللغوية أو الجغرافية التابعة لفريق الخبراء مكانة هامة باعتبارها صلة وصل قررنا في عام 2021 حشد المزيد من دعمها لأهدافنا. ولذلك نظمنا ثلاثة اجتماعات بين المكتب ورؤساء تلك الشعب لتوجيه الانتباه إلى بعض أعمالنا ولتبادل الممارسات الجيدة. ويبدو أن تلك الاجتماعات حظيت باهتمام المشاركين وينبغي لها أن تستمر.

ثالثا – ست سنوات أخرى في أفق الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل

حُدد أفق خطتنا الاستراتيجية في عام 2029 لكي تتزامن بشكل أفضل مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. ويشكل ثراء الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل نفسه والقرارات المتخذة منذ ذلك الحين محتوى غنيا بالفعل فيما يتعلق بالقوى التي يمكن أن يعبئها فريق الخبراء.

ألف – دمج مبادئنا التوجيهية على اختلافها

لا بد من تأكيد المبادئ التوجيهية التي وضعها فريق الخبراء بالفعل. ولكنها تلك المبادئ التوجيهية مستمدة من المصدرين المذكورين أعلاه.

فقد تم تطوير صياغة المبادئ التوجيهية للخطة الاستراتيجية على مدى فترة طويلة بشكل مشترك فيما بيننا وتم اعتمادها في دورة 2021. ولا يوجد ما يدعو إلى إعادة النظر فيها، وبالتالي يجب تأكيدها.

ومع ذلك، قرر المجلس في عام 2021 أيضا أن يدعو فريق الخبراء إلى دراسة الروابط بين أسماء الأماكن والبيئة. وكان ذلك موضوع العدد 63 من نشرتنا الإخبارية، الذي كان واحدا من أغناها على الإطلاق. ويجب أن تظل نشرتنا الإخبارية تلك من بين سجلات مبادئنا التوجيهية، التي يمكن أن يتسم كل مبدأ منها بتركيز إضافي على البيئة.

باء – الحد من عدد المشاريع التي يتعين تنفيذها

1 – ثلاثة مشاريع تم إقرارها في السابق ولكنها لا تزال تنتظر التنفيذ

لم تنفذ بعد ثلاثة قرارات اتخذها المجلس في عام 2019 بناء على اقتراح من فريق الخبراء.

ولم يتمكن المكتب من متابعة التوصية 2 (مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 231/2019) على نحو ما كان يرغب فيه، وهي التوصية التي سعت إلى استعراض الإجراءات والمواعيد النهائية لإعداد التقارير القطرية وتقديمها في دورات فريق الخبراء، وإلى تيسير استخدام الأساليب التفاعلية في عرض محتواها. ويجري إدخال تغييرات طفيفة على وثائق الدورة ريثما يتم تحسين التنسيق مع الدول الأعضاء في هذا الصدد.

وانصبت اتصالات المكتب بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على تنظيم الدورة الثانية أكثر مما ركزت على عمل شعبة الوثائق، من أجل مساعدتها في استخدام الأسماء الجغرافية على النحو الأمثل، وفقا لما دعي إليه في التوصية 6 (مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 235/2019). بيد أن موظفي هذه الشعبة تمكنوا من الحصول مباشرة على المساعدة التي يريدونها في هذا الصدد من الدائرة اللغوية المعنية.

وختاما، لم يتم حتى الآن تنفيذ التوصية 5 بشكل ملموس، وهي التي تدعو إلى إنشاء فريق مخصص لتحديد فوائد ونطاق البحث في مبادئ ومنهجية كتابة الأسماء الجغرافية المنبثقة عن اللغات غير المكتوبة (مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 234/2019).

2 - عدد محدود من المشاريع الجديدة

لا يزال يتعين إنجاز مشروعين آخرين.

وقد شرع فريق الخبراء في إعادة تنظيم قاعدة البيانات العالمية للأسماء الجغرافية وتحديثها، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل فريقنا العامل المعني بإدارة بيانات الأسماء الجغرافية. ولم يكن هذا المشروع، الذي كان مكتملا من الناحية التقنية، قد نشر بعد لأسباب إدارية وقت كتابة هذا التقرير.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال المشروع الذي تم التعاون فيه مع لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، والذي ورد ذكره آنفا، ينتظر ما يلزمه من التنظيم والوسائل لينطلق بالفعل. ولذلك فإن تنفيذه لم يتأكد بعد بما يكفي للحد من عدد المشاريع الجديدة التي يتعين الاضطلاع بها الآن.

جيم - تعبئة جميع الجهات الفاعلة والشركاء في فريق الخبراء

في ختام هذا التقرير، لا بد لي من التأكيد على أن ما ورد فيه ثمرة للتعاون المكثف ضمن المكتب ومع الأمانة العامة، وأنا أريد التشديد على ذلك. وإني أود أن أتوجه إليهما بصادق الامتنان وأحره، وكذلك إلى الرئيسة السابقة ومسؤولي الأفرقة العاملة، وهم مدعوون إلى المشاركة في اجتماعات المكتب الموسّعة والمتواترة، بالإضافة إلى مهام التيسير التي يضطلعون بها. ويضاف إليهم الآن رؤساء الشعب اللغوية أو الجغرافية، الذين تمت تعبئتهم لنقل عمل المكتب والأمانة العامة. ونحن نقوم أيضا بتعبئة الإدارات الأخرى التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وغير ذلك من مؤسساتها وشركائها الخارجيين. فشكرا جزيلا لهم جميعا ولكل فرد منهم! ومرة أخرى، معكم يمكننا أن نواصل تنفيذ خطتنا الاستراتيجية وبرنامج عملنا.